

تم التحديث في 5 مارس 2026 تم البحث والتصنيف بواسطة فريق التحرير . تمت المراجعة بواسطة بريا ناير القارة القطبية الجنوبية هي أكثر القارات عزلةً، إذ تبلغ مساحتها 5.5 مليون ميل مربع من الجليد والصخور والرياح في أقصى جنوب العالم، دون سكان أصليين أو مستوطنات دائمة، وتصل درجات الحرارة فيها إلى ما دون 80 درجة مئوية تحت الصفر. وهي أيضاً، في جغرافية ثقافة المؤامرة، أكثر الأماكن إثارة للريبة على وجه الأرض. ثمة شيء يُخفى هناك، تتنوع النظريات وتتناقض فيما بينها، لكنها مجتمعة تُثير الفضول. فبالنسبة للبعض، تُخفي القارة القطبية الجنوبية قاعدة عسكرية نازية ما زالت قائمة، بُنيت في السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، وحُميت بتقنيات متطورة. بينما يرى آخرون أنها مدخل إلى أرض جوفاء تسكنها حضارة متقدمة. أما بالنسبة لأنصار نظرية الأرض المسطحة، فإن القارة القطبية الجنوبية ليست قارة على الإطلاق، بل جدار جليدي يُحيط بالأرض القرصية الشكل، وقد وُضعت معاهدة أنتاركتيكا لعام 1959 لمنع أي شخص من الوصول إلى حافتها وتوثيقها. ويرى مُنظرو الحضارات القديمة أن القارة القطبية الجنوبية كانت خالية من الجليد في يوم من الأيام، وموطناً لحضارة مفقودة حُفظت آثارها تحت الغطاء الجليدي. أما بالنسبة لباحثي الأجسام الطائرة المجهولة، فإن القارة تُخفي آثاراً لكائنات فضائية أو قاعدة لكائنات خارج كوكب الأرض. ما يجمع هذه النظريات المتباينة ليس مضمونها – الذي غالباً ما يكون متناقضاً – بل بنيتها: القارة القطبية الجنوبية مخفية، والوصول إليها مقيد، ومعاهدة أنتاركتيكا هي آلية الإخفاء. هذه المعاهدة، وهي اتفاقية دولية حقيقية ومتاحة للعموم، أُعيد صياغتها لتصبح أكبر عملية تستر في العالم، تُنفذها 56 دولة يُفترض أنها لا تتفق على شيء سوى ضرورة إبقاء أسرار أنتاركتيكا مدفونة. القارة القطبية الجنوبية في عصر الاستكشاف إن ارتباط القارة القطبية الجنوبية بالغموض يسبق اكتشافها. فقد افترض الجغرافيون اليونانيون القدماء وجود كتلة أرضية جنوبية – تُعرف باسم " تيرا أستراليا إنكوجنينا " – لموازنة القارات الشمالية المعروفة. وصورتها الخرائط التي تعود للعصور الوسطى كقارة شاسعة مأهولة بالسكان. وعندما أكد المستكشفون وجودها أخيراً في أوائل القرن التاسع عشر – في ظل ادعاءات متضاربة من البعثات الروسية والبريطانية والأمريكية عام 1820 – وجدوا عكس ذلك تماماً: صحراء متجمدة تحيط بها أشد البحار عنفاً على وجه الأرض. إن عزلة القارة القطبية الجنوبية الشديدة وظروفها القاسية التي لا تسمح بوجود حياة بشرية جعلتها بيئة مثالية لظهور أَلغاز مُتخيلة. فهي بعيدة بما يكفي، وباردة بما يكفي، وخالية بما يكفي، بحيث يُمكن إخفاء أي شيء تقريباً فيها – على الأقل في الخيال. وقد ساهمت هذه الخاصية في استمرار تقليد نظريات المؤامرة حول القطب الجنوبي، والذي يمتد لما يقرب من قرن من الزمان. تتضمن الطبقة الأولى من نظرية المؤامرة المتعلقة بالقارة القطبية الجنوبية بعثة شوابنلاند التابعة لألمانيا النازية في الفترة 1938-1939، والتي قامت بمسح جزء من القارة وادّعت ملكيته تحت اسم "نيوشوابنلاند". كانت البعثة حدثاً تاريخياً حقيقياً: فقد قامت سفينة الأبحاث شوابنلاند، المجهزة بطائرتين مائيتين من طراز دورنير، بإجراء مسوحات جوية لأرض الملكة مود، حيث قامت بتصوير ما يقرب من 350,000 كيلومتر مربع وإسقاط علامات معدنية تحمل الصليب المعقوف على الجليد في الأسفل. بعد الحرب، تكهن بعض الكتاب الهامشيين بأن الرايخ الثالث قد أنشأ قاعدة سرية دائمة هناك. وقد انبثقت هذه الرواية بشكل أساسي من أوساط النازيين الجدد والجماعات الباطنية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، حيث نسج كَتَاب مثل إرنست زوندل (الذي كتب باسم كريستوف فريدرش)، وويلهلم لانديغ، وميغيل سيرانو، حكايات عن رايب رابع في القطب الجنوبي مُجهّز بأطباق طائرة وأسلحة خارقة. أُعيد تفسير عملية "هاي جمب" (1946-1947)، وهي البعثة البحرية الأمريكية الكبيرة إلى القطب الجنوبي بقيادة الأدميرال ريتشارد بيرد، على أنها هجوم عسكري على هذه القاعدة المزعومة، حيث أُعيد تأطير إنهاء البعثة المبكر (الذي عزاه المشاركون إلى سوء الأحوال الجوية) كدليل على الهزيمة. أُجرى كولين سمرهايز وبيتر بيتشينغ تحقيقاً شاملاً نُشر في مجلة "بولار ريكورد" (2007)، فحص خلاله سجلات البحرية الألمانية وتقارير البعثات وملفات استخبارات الحلفاء، وخلص بشكل قاطع إلى أنه لم يتم بناء أي قاعدة على الإطلاق. كانت بعثة شوابنلاند مسحاً ميدانياً، وليست مشروع بناء. كانت الخدمات اللوجستية اللازمة لدعم منشأة دائمة في القارة القطبية الجنوبية – بدون سفن إمداد، وبدون مواد بناء، وبدون بنية تحتية للاتصالات – تفوق قدرة ألمانيا حتى قبل أن تستنزه الحرب مواردها. أصبحت معاهدة أنتاركتيكا، الموقعة في الأول من ديسمبر عام 1959 من قبل اثنتي عشرة دولة (الأرجنتين، أستراليا، بلجيكا، تشيلي، فرنسا، اليابان، نيوزيلندا، النرويج، جنوب أفريقيا، الاتحاد السوفيتي، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة)، محوراً جديداً للشكوك. وقد نصت المعاهدة، التي دخلت حيز التنفيذ عام 1961، تُستخدم القارة القطبية الجنوبية للأغراض السلمية فقط (المادة الأولى) يجب أن يكون البحث العلمي حراً، تم تعليق المطالبات الإقليمية (المادة الرابعة) يحظر التفجير النووي والتخلص من النفايات المشعة (المادة الخامسة). يجوز لأي طرف تفتيش محطات ومنشآت ومعدات أي

طرف آخر (المادة السابعة) تضم المعاهدة حالياً 56 دولة موقعة، منها 29 دولة تتمتع بصفة استشارية (ذات حق التصويت). وهي، وفقاً للمعايير الدبلوماسية، اتفاقية ناجحة بشكل ملحوظ، إذ تُعدّ من المعاهدات القليلة التي تعود إلى حقبة الحرب الباردة والتي صمدت دون انتهاكات جوهرية لأكثر من ستة عقود. لا يفسر منظرو المؤامرة هذه الأحكام على أنها إنجازات دبلوماسية، بل كآلية للتستر. ويُعاد صياغة تقييد النشاط العسكري على أنه فرض منطقة حظر. ويُعاد تصور تعليق المطالبات الإقليمية على أنه اتفاق بين الدول للتحكم المشترك في الوصول. أما بند التفتيش المتبادل فيتجاهل أو يُرفض باعتباره مجرد استعراض. إن الإجابة – وهي أن المعاهدة تخدم أغراضاً بيئية وعلمية وجيوسياسية تفيد جميع الموقعين – تعتبر غير كافية من قبل المنظرين الذين يرون أن التنسيق بين الدول المتنافسة أمر مثير للريبة بطبيعته.